تحصين الذات : وتكامل الأداء الأستراتيجي الروسي " دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي " لمرحلة الرئيس بوتين "

م.م انمار علي ابراهيم الزهيري(*)

الملخص :

شهدت روسيا الاتحادية في المرحلة التي عقبت الانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إنتكاسة في الاداء الاستراتيجي العام للدولة، حيث مرتً بمرحلة تخبط في الأداء بين التوجه نحو اوربا في حقبة الرئيس بوريس يلسن (١٩٩١– ١٩٩٩)، او تغير التوجه نحو اوراسيا، اذ تمكنت روسيا الاتحادية عقب تولي الرئيس فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ السلطة، من اعادة بناء ذات الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية وتماسكها الاجتماعي، فضلا عن بناء عقيدة عسكرية مرحلية احدثت انتقلات واضحة في الفكر الاستراتيجي الروسي وتوجهاته المستقبلية نحو المناطق ذات الاهمية الازلية في المدرك الاستراتيجي الروسي، وإنطلاقا من جملة دوافع قوامها: ودوافع تاريخية ودوافع امنية، جنبا الى الدافع السياسي: تمكن الرئيس بوتن من تحقيق الوجود في مناطق ذات الطابع الاستراتيجي في التوجه الروسي الجديد بغية استعادة المكانة العالمية، فجاء ضم شبه جزير القرم ٢٠١٤، كأحد أهم الانتقالات الاستراتيجية عبر فتح بوابة التوجه الجديد بأتجاه البحر الابيض المتوسط من خلال اطلاته الجديدة على البحر الاسود وتحقيق الوجود في المياه الدافئة في سوريا، جنبا الى الانفتاح الاقليمي على منطقة اسيا الوسطى.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية– اداء استراتيجي – التوجه الروسي– بوتين. مكانة

(*)كلية الاسراء الجامعة

تاريخ تسليم البحث : ٢٠١٩/١٠/٢٣ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٩/١٢/٢٩

المقدمة :

ليس من الغريب أَن تسعى روسيا الى استعادة مكانتها التي فقدتها بأَنهيار الاتحاد السوفيتي، الذي مثل نهاية مدوية للأَمبراطورية السوفيتية وطموحها الجيوبولتيكي، حتى عادت عبر استراتيجية بناء الذات لتكون منطلقاً داخلياً للتوجه نحو الاطار الاقليمي ومن ثمً الدولي، وفي اطار التوجه الجيوسياسي حول كيفية استعادة المكانة الأَقليمية والدَولية؛ لم يكن هناك أَنفصال فكري عميق حول أَهمية المناطق التي كانت تحت سيطرتها أَوفي منظورها الاستراتيجي السابق ابان فترة (الاتحاد السوفيتي) مقارنتاَ بالمنظور الحالي لروسيا الاتحادية،لا بل مازالت بعض المناطق الجيوبولتيكية تحظى بذات الاهمية، إن لم نقل إن اهميتها تفاقمت بسبب المتغيرات الدولية، وما توصل إليه العالم من اعتمادية متبادة في شتى المجالات، وعلى سبيل المثال بقيه الحلم الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة هدفاً أَزليا، وكذلك من غير المتوقع أَن تتخلى عنه روسيا مستقبلا، فقد حددت روسيا الاتحادية جملة من الأَولويات في تحقيق آمنها القومي ومن ثم استعادة المكانة الدولية، عبر تبني عقيدة أَستراتيجة عسكرية جديدة في صناعة السياسة الأمنية الروسية.

فضلا عن سياستها الخارجية كان لموضوعات آمن الطاقة حيزا كبيرا فيها، ما حدد ذلك دوائر التوجه الروسي عبر بناء الذات وردم الفجوات الداخلية التي خلفها أَنهيار الاتحاد السوفيتي ووضع الأَهداف والمبادئ للتعامل عبر سياساتها بالتعامل مع دوائر التوجه الروسي الجديدة ضمن محيطها الاقليمي والدولي، فجاءت دوائر التوجه الجيوسياسي الروسي بعد مرحلة بناء الذات وفق الأتي: الخارج القريب، و الجوار الاقليمي في آسيا الوسطى، والتوجه الدولي عبر سوريا، لذلك ماسيتم التطرق في هذه الدراسة عبر ثلاثة مباحث نحاول أَن نوضح فيها دوائر التوجه الروسي الجديد، والى جوهر الادراك الاستراتيجي الروسي لحقبة ما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي والولوج بروسيا الجديدة خصوصا في زمن ادارة الرئيس بوتين (روسيا الأَوراسية) .

أَولا: أَهمية الدراسة

تتأتى أَهمية الدراسة في دراسة دوائر التفكير الاستراتيجي الروسي الحالي والمستقبلي من كونها تهتم بالابعاد التي تمس جوهر الاستراتيجية الروسية على المستويات كافه، خصوصا اذا كنا نبحث عن أهميتها في استعادة المكانة الروسية، ومن هنا فإن الدراسة تبحث عن أَهمية هذه المناطق في التفكير الاستراتيجي الروسي بما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بتركزه على البعد (الأمني– الاقتصادي –التكنولوجي)، فضلاً عن أَهمية الطاقة وامدادها في السياسة الخارجية الروسية.

ثأَنيا: اشكالية الدراسة

تحاول الدراسة بناء اطار تحليلي، لدراسة في التصورات والاستشرافات الروسية حول أَهمية بعض المناطق الجيوبولتكية، وتكمن الاشكالية حول كيفية توظيف المناطق ذات الامتداد الجغرافي القريب، والمتوسط والبعيد في أستراتيجية استعادة الماكنة الروسية، بالاخص وأَن هذه المناطق تشهد حالة من التنافس والصراع من اجل الحيازة نظرا لما تحضى به هذه المناطق من ميزات استراتيجية تستطيع من خلالها روسيا ان تعتلي مكانة مناسبة في سلم الهرم الدولي، في ظل التغيير في هيكلته صعودا ونزولا لدى الاطراف المتنافسة.

ثالثا : الفرضية

الدراسة تقوم على فرضية مفادها : كلما تمكنت روسيا الاتحادية من رصً مقومات قوتها الداخلية والتوظيفها بالشكل المناسب بغية تحقيق أهدافها في دوائر التوجه الخارجي (من قبيل التواجد والسيطرة)، كلما أسهم ذلك في استعادة مكانتها الدولية بالشكل الذي يتيح لها تأدية ادوار اقليمية و دولية اكبر.

المبحث الأَول : المتغيرات الداخلية واثرها في استعادة المكانة الروسية(تحصين الذات)

ساهمت المتغيرات الداخلية في استعادة ما علية اليوم من مكانة وأَن لم توازي ما كانت علية إبان فترة الاتحاد السوفيتي إلا أَنها، تؤسس لنفسها، لأَن تصبح فاعلا دوليا رافضا لنظام القطبية الاحادية، ومؤمنا بالتعددية القطبية والتي تراى في ذاتها طرفا فيه، لذا عملت روسيا الاتحادية إلى إرساء مجموعة من المبادئ والأسس مثلت نهج التعامل الجديد ضمن الأطر الأَقليمية والدَولية، والتي حددت ملامح توجهها الجيوسياسي الحالي.

المطلب الأَول : المبادئ المؤسسة للتفكير الروسي الجديد.

بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ١٩٩١، وتراجع مكانة روسيا في الساحة الدولية، لاح في الأفق أَنعكاسات هذا التراجع على التفكير الاستراتيجي الروسي حيث جاءت الحقبة بوريس يلستين لتحدد أَنعطافة في التفكير الاستراتيجي؛ حيث مثلت تلك المرحلة مرحلة سوء الادراك بسبب ما واجهته من المعضلات السياسية في تحديد هوية روسيا الاتحادية) ابرزها:[١] في كيفية صياغة مركز دولي جديد يتسق مع مقدراتها العسكرية، في ظل ضعف الاقتصاد، وكيفية تحديد المنظور الجديد للتعامل الدولي الروسي مع القوى الدولية الجديدة والصاعدة، رافق تلك المعضلات خيبات امل وفشل سياسي وإهانه للروس ذاتهم، لاسيما في سياسة التوجه نحو أَوربا، التي سادت فكرة التوجه نحو أَوربا في السياسات الروسية كافه، منذ عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٥، لتاتي مهمه الرئيس بوتين لاستعادة المكانة الروسية كدولة كبرى، عبر الثبات على مواقف مستقلة، دون رفض الماضي السوفيتي أَو التكفير عنه، نظرا لما يؤديه من دور مؤثر في تكوين المجتمع الروسي.

خاض الرئيس فلاديمير بوتين حرباً داخلية ضد الحركات الأَنفصالية فعمل؛ على حسم المشاكل الداخلية وأهمها ملف الشيشان والارهاب[٢]، اسهم الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين بأستعادة ما هيه عليه اليوم من قوة وتأثير يصطف الى جنبه

أداء استراتيجي حققت فيه روسيا شيئاً من مكانتها، حيث عمدت روسيا الاتحادية الى تأسيس جملة من المبادئ الحاكمة للتوجهات الجديدة ابرزها[٣] :

اولا: الواقعية : سعت القيادة الروسية إلى بناء سياسة برغماتية عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، وإحلال محلها التحرك السياسي والاقتصادي أكثر وضوحاً وتعبيراً عن مسوغات روسيا المستقبلية.

ثانيا: برغماتية القيادة: حيث اظهرت التأكيد على قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي على ركائز الحرب الباردة كافة.

ثالثا: الديناميكية في اعادة الهيبة والحفاظ على الأمن والسيادة، الأمر الذي يدفعها بالركون إلى العامل العسكري وتعزيز القدرات القومية ونشرها في المناطق الحدودية كأستراتيجية دفاعية.

رابعا: المنافسة الحرة وهي احد الأَهداف الجديدة التي طرأت على السياسية الروسية بعد الحرب الباردة، حيث اجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة في الاسواق العالمية.

خامسا: حرية الحركة أَرثَأَنهيار الاتحاد السوفي تقييداً واسعا للحركة الروسية ضمن محيطها الاقليمي والدولي، ذلك ما حَجَّم الدور الروسي في الساحة العالمية، الامر الذي دعى القيادة للعمل على حرية الحركة وفك القيود المفروضة من قبل القوى الكبرى بعد التدرج في اعادة بناء الذاتها.

سادسا: المرونة من أبرز توجهات النظام السياسي الروسي بعد الحرب الباردة هو المرونة في التعاملات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكيةأَو الفواعل الاخرون في النظام الدولي فيما يتعلق في مجابهة الأزمات العالمية أَو المشكلات الأمنية.

مثلت تلك المبادئ جوهر السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية في توجهاتها الجيو سياسية للمرحلة التي ترى روسيا ذاتها بأَنها شريك في النظام العالمي لمرحلة إدارة الرئيس بوتين، من خلال تلك المبادئ الجديدة، جاء الأداء الاستراتيجي الروسي في التعامل مع أبرز المتغيرات الداخلية والخارجية، فعلى صعيد الخارج ثمة نقطة تحول، فقد مثلت الحرب الجورجية الروسية عام ٢٠٠٨ دلالات التغيير والتحول في الفكر الاستراتيجي

الروسي اتجاه القضايا الخلافية، وما تلتها من ايقاف الامدادات الغاز الروسي الى اوكرانيا وأوربا،وأن ابرز نتائج هذا التحول هو اتضاح محدودية الدعم الغربي،ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخارج القريب بالنسبة لروسيا الاتحادية، على الرغم من تعاظم الترابط بين جورجيا والدول الغربية؛إلا أنها لم تستطع كبح ردة الفعل الروسية تجاه جورجياوهو ما أدى الى استنبات فرضيات الفكر الاستراتيجي الروسي في مدركات الدول الاخرى[٤]،ولم تكن جورجيا هي الوحيدة في تطبيق الفكر الاستراتيجي الروسي الجديد بل مثلت اوكرانيا الحدود الأوسع لتطبيق هذا الفكر وما تلتها من اجراءات روسية حازمة،لا سيما في ما يتعلق في ضم شبه جزيرة القرم الى الاقليم الروسي، كل تلك المتغيرات اسهمت في توضيح المنطلقات الروسية والتوجه الروسي اتجاه الجوار القريب من ثم النطاق الاقليمي والمجأور له.

المطلب الثأني: الرئيس بوتين: ومراحل بناء الدولة.

تسعى روسيا نحو إعادة بناء مكانتها التي فقدت أبان التحول الجيوسياسي المتمثل بأنهيار الاتحاد السوفيتي، ضمن محيطها الاقليمي والدولي والتحول الى دولة ذات نفوذ على الساحة الدولية، دون أن تدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية،فمنذ الوهلة الأولى التي بدأ بها عهد بوتين ابدى عزمه على أنتهاج مسار براجماتي غير ايديولوجي، يتخذ من الدولة محوراً مركزيا له ، ومع ذلك فأن طبيعة السياسة الداخلية والخارجية التي اتبعها الرئيس بوتين نحو استعادة المكانة ارتبط جلها بمفهوم (آمن الطاقة) والذي بات يتعاظم أهميته تدريجيا باستعادة (العظمة لروسيا)، هو ذاته الذي غالبا ما يوصف مجازا بـــ " النهوض من حالة الركوع"[٥]، عمل الرئيس بوتين في مرحلة اعادة بناء الدولة على مراحل تدريجية استطاع من خلالها احياء الدور الروسي على المستوى الاقليمي والدولي أنطلاقا من تحصين الذات داخليا عبر ثلاث مراحل[٦] :

اولا: مرحلة اعادة البناء " عقيدة استعادة الدولة " ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

في هذه المرحلة خرجت روسيا الاتحادية موحدة في حقبة تاريخية عصيبة جدا تسبب بها الانهيار الجيوسياسي العالمي بسقوط الاتحاد السوفيتي مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، في هذه المرحلة كانت العقيدة العسكرية الروسية أقرب إلى العقيدة الدفاعية من الهجومية والتي كانت تسعى فيها الحفاظ على ما تبقى من الدولة .

ثانيا: مرحلة بناء القوة العسكرية " عقيدة فرض الاحترام" ٢٠٠٥-٢٠٠٩" .

كانت العقيدة العسكرية في هذه المرحلة في سياق التوجه الجيو سياسي العالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية استراتيجية قادرة على مواجهة كل التحديات والتهديدات النابعة التي تواجه الامن القومي الروسي؛ ادقها توسع نفوذ الولايات المتحدة في المناطق القريبة من الجوار الجغرافي لروسيا الاتحادية، فضلا عن توسع حلف الناتو، وهنا لا نستطيع اغفال الخطاب الذي القاه الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونخ للامن في فبراير ٢٠٠٧ والذي اعلن فيه عن رفضه لعالم القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة مؤكدا على حاجت العالم الى معاير جديدة لعالم متعدد الاقطاب(٧).

ثالثا: مرحلة تأكيدالمكانة العالمية لروسيا الاتحادية " عقيدة فرض التوازنالاستراتيجي"٢٠١٠-٢٠١٥.

تسعى روسيا في هذه المرحلة تأكيد مكانتها الدولية من خلال استعادة التوازن الاستراتيجي في نطاقها العملياتي ضمن اطر توجهاتها الجيو سياسية، اقيميا وعالميا، وبشكل عام فقد تم خلق الظروف المؤاتية من اجل التخلص من التهديدات الداخلية والخارجية الحقيقية للامن الأمن القومي، علاوه على التنمية الديناميكية وتحول روسيا الاتحادية الى دولة رائدة عالميا، فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي، ونوعية الحياه والتأثير في الشؤون العالمية(٨)، بعد ان جاءت كرد فعل على استراتيجية الآمن القومي الامريكي المعلن عنها والتي استبعدت روسيا الاتحادية من قائمة الحلفاء والاصدقاء امريكيا

للحرب ضد الارهاب، وترتكز افتراضات مرحلة تأكيد المكانة العالمية، ضمان اطار الامن القومي الروسي على الترابط والاعتماد الاساسي على استراتيجية الامن القومي العام ٢٠٢٠، والذي ترى فيه روسيا ان التعامل المؤسساتي الدولي هو الخيار الانسب في تفاعلات الدولية، وترى روسيا ان الامم المتحدة ومجلس الامن التابع لها عنصرا مركزيا في تحقيق نظام مستقر في العلاقات الدولية، وان روسيا ضمن اطار تفاعلها الدولي سوف تزيد دعمها للاطراف المتمثلة بمجموعة الثماني **G8**، ومجموعة العشري **G20** ، ومجموعة **RIC**، (روسيا والهند والصين)[٩].

المطلب الثالث:تحصين الذات و ضبط الداخل(روسيا الاتحادية بعد عام ٢٠٠).

واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مشكلة اعادة بناء الذات بعد أَن خلق ذلك الأمر فجوة كبيرة في موازين القوة الداخلية واختلال في ميزان القوة الداخلية، فضلا عماخسره الاتحاد السوفيتي من مساحة واسعه،و قدرات عسكرية تقليدية واستراتيجية، جنبا الى ضعف اقتصادي شامل، وخلل في تحديد الهوية القومية، لذلك سعت روسيا الى جملة من الامور في اعادة بناء الذات :

اولا: اعادة ضبط العامل الاقتصادي.

اذ تمثل القوة الاقتصادية احد العناصر المتغيرة في معادلة قوة الدولة، أذ يؤثر المتغير الاقتصادي في حركة التوازنات الاقليمية والدولية واكساب المكانة والتأثير، كما يساهم في توجيه التصورات الخارجية للدول، ويعد الاقتصاد أحد أبرز العوامل واهمها في تفكك الاتحاد السوفيتي في أَواخر القرن العشرين، وهو ما أدى إلى أَن ترث روسيا وضعاً اقتصادياً يفتقد الى قاعدة اقتصادية متينه وحقيقية ، الأمر الذي دفع الرئيس يلستن إلى الاعتقاد بأَن العلاج الوحيد للاقتصاد الروسي لاجل تحقيق الاستقرار هو الأَنتقال الى الرأسمالية دفعة واحدة أَو ما يسمى العلاج بالصدمة[١٠]، وعلى الرغم أَن عملية الأَنتقال من اقتصاد المركزي والمخطط، الى اقتصاد السوق الذي يعني رفع تسلط الدولة على الأمور الاقتصادية إلا أَنبقاء الدولة مسيطرة على بعض القطعات مثل (الغاز

والطاقة) جعل من روسيا الدولة مؤثرة في سوق الطاقة العالمي، كما عملت روسيا على تحسين القطاعات الاقتصادية المختلفة غير النفطية حيث ساهم القطاع الزراعي في زيادة النمو الاجمالي بشكل ملحوظ[١١]، كما أسسَّت روسيا الاتحادية الى ايجاد شركاء اقتصاديين واسواق تجارية وسوق سلاح، سعيا منها الى الحصول على مكاسب اقتصادية، ولا سيما على فرص الاستثمار والحصول على العملات الصعبة جراء بيعها للاسلحة[١٢].

ثانيا: ضبط البنية الاجتماعية

تتسم روسيا بتعددية الديانات والقوميات والجماعات العرقية، فهناك أكثر من تسعة الاف طائفة وتجمع ديني مسجلة في روسيا والديانة الغالبة هي المسيحية الارثدكسية، شكل هذا التنوع مخاوف كبيرة لدى الوسط الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، الا أَن روسيا استطاعت أَن تضبط التفكك الاجتماعي من خلال اتبع سياسات عدم التميز على الاساس الديني والعرقي أذ وردت أَول عبارة في الدستور الروسي لعام ١٩٩٣ (نحن: الشعب متعدد القوميات في الاتحاد الروسي، موحديد بمصير مشترك على ارضنا، مؤسسين حقوق الأَنسان والحريات والسلام المدني والوفاق محافضين على وحدة الدولة المنشأة تاريخيا، الـــــــــ ..خ)، كما نصت المادة (٣ – ١) على أَن شعب الاتحاد الروسي متعدد القوميات وهو صاحب السيادة ومصدر السلطة الوحيد في البلاد)[١٣]فضلا عن توظيف العامل الديني أذ تعد روسيا نفسها " روما الثالثة" ومعقلاً للمذاهب الارثودكسي في كافه أَنحاء أَورآسيا[١٤]وبذلك فأَن روسيا نجحت في الحفاظ على الوحدة القومية والهوية الوطنية للدولة وضبط تحدي الاجتماعي من خلال عمل على التماسك الاجتماعي كمنطلق أساس في بناء الذات .

ثالثا:ضبط النظام السياسي.

من خلال التركيز على مركزية القرارات الموجهه لمصالح روسيا السياسية والاقتصادية والأمنية، وتتبع سياسة المكانة في النظام السياسي الدولي من خلال الأَدوات الدبلوماسية في السياسات الخارجية[١٥]، جنبا إلى اصلاحات سياسية واسعه

على المستوى الداخلي بمقتضى دستور عام ١٩٩٣،أَبرزها (تعيين كبار موظفي الدولة و تنصيب مجلس الآمن الاتحادي وتقرير الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية ، فضلا عن المصادقة على العقيدة العسكرية للدولة وتعين القيادات العليا للقوات المسلحة)[١٦].

رابعا: تنمية القدرات العسكرية.

سعت روسيا منذ تولي بوتين السلطة الى تنمية قدراتها العسكرية واعتماد على الوسائل التكنولوجية في تحديث منظومتها الحربية واسلحتها الاستراتيجية وعلمت على التطوير النوعي بغية خلق الفارق في القوة بين القوى الكبرى والحاق في ركب التنافس مع القوى المماثلة على اقل تقدير، بعد استحالة اللحاق في ركب القوة العسكرية الأمريكية بعد ما اعلنت عن ميزانيتها ٦٤٩ مليار دولار لعام ٢٠١٨، بفارق ٥٨٧ مليار دولار، عندما خصص مبلغ ٦١.٤ مليار دولار لنفس العام،ومن هنا جاء التركيز على الجانب الدفاعي اكثر من الجانب الهجومي[١٧] .

المبحث الثأَني: فاعلية الاداء الاستراتيجي الروسي في التوجهات الخارجية

تتسم السياسة الخارجية الروسية في توجهاتها الخارجية حول أَهمية الطاقة وأَمنها، فركز في سياساتها الخارجية على المناطق ذات التأثير في مجال الطاقة، مرتكزه على جملة من الدوافع ترى فيها روسيا الاتحادية أَنها مداخل التوجه الروسي الجديد نحو استعادة المكانة الدولية

المطلب الأَول :السياسات الروسية اتجاه آمن الطاقة

مثل وصول الرئيس فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ نقطة تحول في مفهوم أَمن الطاقة الروسي حيث دارت التحركات الروسية في مجال الطاقة بعدة محاور منها:[١٨] المحور الأَول : هو محاولة استعادة ما سبق وفقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشراكة الروسية والغربية، المحور الثاني :ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أَو الا تكون روسيا شريكا بها ، المحور الثالث : تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض الأَهداف الاستراتيجية والتكتيكية ، يضاف لذلك

التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط والغاز ، وكذلك التعاون مع الدول الواعدة في مجال الطاقة .

يحظى آمن الطاقة بأَهمية اقتصادية واسعة في المدرك الروسي ويعد قطاع الطاقة المتمثلة بـــ(النفط – الغاز – الفحم) دعامة أساسية للآمنالقومي الروسي بمفهومه الشامل أذ تمتلك روسيا سابع أَكبر احتياطي نفطي في العالم بمقدار ١٠-١٢% من الاحتياطي العالمي كما يقدر احتياطها من الغاز ٣٥%من الاحتياطي العالمي ويسهم بنسبة ١٣% من اجمالي الناتج المحلي الروسي، وتمثل صادرات النفط والغاز ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية كما تسهم عائداته بأكثر من ٦٠% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة[١٩]، ومن هنا تنبع الأَهمية القصوى لآمن الطاقة بجانبها الاقتصادي من تحقيق العوائد اعلاه .

على الرغم من استخدام روسيا لمورد الطاقة في السياسة الخارجية ليس استثناء في العلاقات الدولية، الا أَن التركيز الروسي الشديد على موارد الطاقة واستعمالها المتزايد في سياستها الخارجية عزز مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة بالتحولات التي شهدتها روسيا في العقدين الاخيرين، كذلك بعض العوامل الاقليمية المتمثلة برغبة روسيا في استمرار تبعية الدول المنطقة لها كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي[٢٠]، ومن هناأَنطلق أَهمية الطاقة في السياسة الخارجية، حيث عملت روسيا الاتحادية على توظيف الطاقة في السياسة الخارجية ضمن اطارين[٢١]:

١. سياسة رفع الاسعار : أَن السياسة الروسية في مجال الطاقة تقوم بالأَساس على السعي للارباح والمكاسب اكثر من التركيز على تحقيق الهيمنة السياسية.
٢. التهديد بالقطع أَو قطع الامدادات: أَن التهديد بقطع الامدادات كانتأَحد وسائل توظيف السياسة الخارجية الروسية وحتى قطع الامدادات حيث كانت روسيا اكثر لجوءا إلى هذا الجانب، وخلال فترة ١٩٩١-٢٠١٠ بلغ عدد المرات التي قطع فيها الامداد الى (٦٠حالة) تصل في اغلبيتها الى قطع نحو ٧٠%، من خلال ذلك سادت عبارة شهيرة في الوسط الروسي خلال

الاعوام القليلة الماضية الا وهي " ليس لروسيا سياسة خارجية، وأنما سياسة طاقة" ولا تشير هذه العبارة الى تحول السياسة الخارجية الروسية، وأنما إلى تطور هام في المستوى الدولي؛ بمعنى أن عامل الطاقة يمثل عنصراً مهم في فهم التأثيرات الروسية ومعالم توجهاتها الخارجية، ذلك أن السياسة الطاقوية لا تقل اهميتها عن السياسة الدفاعية والعسكرية للدولة[٢٢]، وبذلك سعت روسيا الى الهيمنة على مصادر أنتاج الغاز الطبيعي وجعل الدول الأوربية تابعة لها .

المطلب الثاني: التوجه الجيوسياسي الروسي اقليميا.

لم تبتعد النظرة الجيوبولتكية الروسيا الحالية عن بعدها التاريخي للمناطق التي تمسها جغرافيا، فتندرج التوجهات الروسية اقليميا عبر ثلاث بوابات رئيسية ضمن محيطها الاقليمي تنفتح عبرها على العالم وهي : اوكرانيا– القرم و آسيا الوسطى والقوقاز .

أولا:الخارج القريب .

تقيم روسيا علاقات تعاون في جميع مجالات الأنشطة من أجل خلق فضاء اقتصادي معلوماتي وعسكري موحد مع امكانية التكامل على المستوى البعيد في فضاء قانوني واحد، وتتعاون روسيا مع حلفاء جيوبولتكين اخرين، بما فيها تلك التي تملك امكانيات كبيرة في المقام الأول في مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والآمن الدولي[٢٣]، ركزت روسيا ضمن اطارها الاقليمي القريب على أهمية الجيوبولتكية للدول، لاسيما الدول التي كانت تنظم الى الاتحاد السوفيتي، حيث تعد هذه الدول بمثابة الآمن القومي الروسي لما لها أهميةفي المدرك الاستراتيجي الروسي، فكان التوجه الروسي القريب يندرج وفق الاتي:

١. اوكرانيا:تحظى اوكرانيا بأهمية بالغة في المدرك الروسي، وتعد اوكرانيا دولة شقيقة لروسيا الاتحادية بالمعيارين العرقي والمذهبي، وقد ظلت على مدى قرون ركنا اسآسيا في القوة السلافية الارثوذوكسية، وكانت مندمجة في الامبراطورية الروسية منذ القرن السابع عشر للميلاد، أن خسارة اوكرانيا بالنسبة الى

روسيا الاتحادية، ليست خسارة جيوسياسية وحسب، بل خسارة جزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية[٢٤].فضلا عن الموقع الجيو استراتيجي خصوصا في مجال تصدير الطاقة عبر ما تحوزه اوكرانيا من شبكه أنابيب نقل الطاقة، ناهيك عن مدى تأثيرها في الآمن القومي الروسي في المجمل، ركزت روسيا على أهمية القرم وما لها من اطلاله استراتيجية على البحر الأسود تربط وبذلك فأن التوجه الجيوسياسي الروسي اتجاه اوكرانيا جاء من منطلقين أساسين :الأول: يكمن في أهمية الدولة في الصادرات الطاقوية الروسية.والثاني: يكمن في الموقع الاستراتيجي البحري الرابط بين بحر ازوف والبحر الأسود والذي يمثل منطلق بأتجاه المياه الدافئة والتوجه الأوراسي الجديد .

٢. شبه جزيرة القرم:إن الحيازة على هكذا رقعة جغرافية ذات ميزات استراتيجية تدر على حائزيها بجملة من المصالح وتعاظم الأدوار فجاءت الاستراتيجية الروسية حيال منطقة شبه جزيرة القرم في :

أ. تأمين مصادر مرور الطاقة:

تنطلق فاعلية الدور الروسي في شبه جزيرة القرم من حيث تأمين المصادر الطاقوية في المفهوم الروسي المفسره له، ذلك أن الاعتمادية الامتماثلة لروسيا على اوكرانيا و شبه جزيرة القرم من ناحية الطاقوية، احاطها بأولويات السياسية الروسية بعدها دولة عبور للمصادر الطاقوية، حيث توفر هذه المنطقة شبكة أنابيب مهمه للطاقة الروسية، من خلال ما تمتلكه اوكرانيالأكبر منظومة أنابيب نقل الغاز والتي تتألف من ٣٥.٢ الف كم،واكثر من ١٢٠ محطة ضخ الغاز، ١٣ مستودعا للغاز تحت الارض تسعى روسيا الى السيطرة المطلقه عليها كذلك تعد اوكرانيا ثالث اكبر مستورد للطاقة من روسيا[٢٥]، لذلك عمدت روسيا الاتحادية الى ضم شبه جزيرة القرم والتي تمتاز بجملة من السمات الجغرافية:[٢٦]:

- تقع هذه المنطقة في موقع يمثل نقطه وسط بين روسيا الاتحادية من جهة ، وبين دول أَوربية ذات فكر ليبرالي وحضاري غربي من جهة أخرى، مما يجعل هذه المنطقة متأثرة بأفكار حضارية متناقضة ومختلفة.
- تحضى هذه المنطقة بأَهمية جغرافية كونها تطل على البحر الأسود، الذي يشكل مخرجا استراتيجيا للوصول الى المياه الدافئة .
- تمثل المنطقة معبراً مهما للتجارة الخارجية بين روسيا ودول أَوربا ، كونها تمثل اهم خطوط نقل وامداد الطاقة من روسيا اتجاه أَوربا.

كما مثلت الاطلاله البحرية لمنطقة شبه جزيرة القرم محورا مهما في تأمين امدات الطاقة الروسية اتجاه السوق العالمية كبديل للخط الذي يمر عبر اوكرانيا الى السوق الأَوربية، لكي لا تبقى رهينة ذلك السوق التي تستهلك الجزء الاكبر من صادراتها للغاز الطبيعي والتي تمثل جزءأ هاما في الدخل القومي الروسي، والذي قد يتأثر بأي محأَولة أَوربية لإيجاد بديلا للغاز الروسي ، لذلك سعت روسيا عبر ضم شبه جزيرة القرم للأَنفتاح على السوق العالمية بالمجمل وليس الأَنحسار بالسوق الأَوربية فقط، أذ شكل خطوة ضم شبه جزيرة القرم دافعا اسآسيا لتغير الاستراتيجية الروسية في تعاملها مع مصادر الطاقة التي تستخرجها وتصدرها الى السوق العالمية، كذلك أَن روسيا تدرك جيدا أَنه ليس ايجاد بديل للغاز الروسي يضر بآمنها القومي من الجانب الاقتصادي بل إن السيطرة على معابر امدادات الطاقه يستطيع أَن يتحكم بها وبتسوقها، ولا شك أَن التخوف الروسي من احتمالية إنضمام اوكرانيا الى الناتو كان المتسبب الرئيس في البحث عن طرق بديلة لامداد النفط والغاز الروسي [٢٧]، لذلك اجرت روسيا تغير في البنى التحتية لنقل الغاز حيث قامت شركة (غاز بروم) الروسية الى بناء خطوط أَنابيب عبر بحر البلطيق الى المانيا وهو الخط المسمى (بالسيل الشمالي) فضلا عن العمل في خط اخر على البحر الأسود المسمى (بالسيل الجنوبي)الذي من المفترض تشغيله عام ٢٠١٨، متجاوزة بذلك مرور الغاز الروسي عبر الاراضي الاوكرانية[٢٨].

ب. تعزيز الوجود العسكري في البحر الأسود.

إن ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا أحال إلى تعاظم فاعلية الدور الروسي ولا سيما في الجانب العسكري الذي منح الأَنفتاح الجغرافي للاساطيل البحرية الروسي بالنفاذ من بحر ازوف إلى البحر الأسود مستفيدة من الميزات الأَستراتيجة في هذه المنطقة، وبالتالي أصبح للقوات الروسيةأكثر حرية في نطاق عملها ضمن حيز البحر الأسود؛ ما يعزز ذلك الأمن القومي الروسي، عبر الإنطلاق من البحر الأسود اتجاه المياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط، ولفرض تعزيز التواجد الروسي في بحر الأسود، وأَنطلاقا من اهميته المنطقة جغرافيا لم يكن هناك مجالا لاستخدام القوة الناعمة، فذهبت بأتجاه استخدام القوة الخشنة كألية من اليات تحقيق السيطرة[٢٩].

ج. الامتداد والترابط والأَنفتاح الجغرافي بحرا.

مثلت عملية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم استخداما حاسما وكفوءأ للقوة العسكرية سعيا وراء تحقيق غايات ساسية أخرى[٣٠]، حيث منحت الاطلاله الجديدة لبحر ازوف على البحر الأسود ميزة أَستراتيجة لروسيا الاتحادية نظرا لما تشكل منطلق جديد لتعزيز المكانة الروسية في مجال التجارة عبر البحر بأتجاه البحر الابيض المتوسط، ساهمت اللغة والثقافة والعرق في تعزيز الترتبط والتعاون بين سكان شبه الجزيرة مع القوات الروسية مما سهل ذلك الجانب العملياتي للسيطرة المطلقة على ارضي شبه جزيرة القرم، كما ساهمت الجغرافيا بعزل منطقة شبه جزيرة القرم عن أَنتمائها الاوكراني عبر قطع التواصل البري؛ مما جعل منها منطقة امتداد جيواستراتيجي مكنت روسيا الاتحادية من الأَنفتاح التام على البحر الأسود تمهيدا للأَنطاق نحو البحر الابيض المتوسط.

٣.آسيا الوسطى والقوقاز:وفقالماكندر أَن منطقة آسيا الوسطى تمثل جزءا من قلب الارض، ويعد هذه المنطقة هي المركز الحيوي في الجزيرة العالمية، لما تتميز به هذه المنطقة من خصائص دون غيرها سواء تتعلق هذه الخصائص بالموارد الاقتصادية لمنطقة القلب،

أَو لطبيعتها الجغرافية والمناخية أَو غيرها من الخصائص الحيوية التي تميزها، كما يوضحها بأَنها منطقة غزيرة بالموارد ولا يمكن أَنتخضع لأُي قوة بحرية مطلقا.

إن منطقة آسيا الوسطى تعد منطقة مصالح جيواستراتيجية، عابر للقارات ولذي من الممكن أَن يفضي الى صراعات المتسربة والراشحة على هذه القارة الشاسعة والغزيرة بالموارد ما يجعلها عرضة للتنافس حول الحيازة أَو التأثير، فروسيا تنظر الى ماضيها القريب الكامن كفضاء تاريخي في دول المنطقة،والولايات المتحدة الأمريكية التي تبحث فيها عن توازنات خارج الحدود، فضلا عن ديمومه مصادر الطاقة، والصين تبحث في آسيا الوسطى نحو مستقبلها الخاص، والهند الفاعل الاخر يتطلع الى أَهمية هذه المنطقة، ذلك ما يضاعف المجهود الروسي للحيازة على هكذا منطقة غزيرة التنافس[٣١].

نجحت روسيا في استخدام المجال التجاري لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، حيث توغلت روسيا من خلال القطاع المصرفي عبر التركيز على البنوك المملوكة للدولة، ذلك عن طريق الاستحواذ المباشر وغير المباشر على حصص في تلك البنوك مما يمكن ذلك موسكو من تحقيق اكبر قدر من التأثر في اقتصاديات الدول وجعلها تدور في فلك الارتباط بالاقتصاد الروسي[٣٢].

أَن تعاظم الأَهمية الاستراتيجية لمنطقةآسيا الوسطى من موقع جغرافي واستراتيجي فضلا عن مزايا اقتصادية وطاقويةوالأمنية، جعلها محور التنافس والتصارع ونقطة الالتقاء والاختلاف بين الأَطراف المتنافسة، فأزدادت أَهمية التوجه الجيوسياسية نحو آسيا الوسطى بأتجاهين الأَول: الحيازه على ماتحوزه المنطقة من أَنتاج المصادر الطاقوية، الثأَني : تعزيز التواجد والتبعية بجنبين : اقتصادي تنموي – عسكري آمني، لذلك سعت روسيا لاعادة تأكيد دورها في آسيا الوسطى فمنذ عام ١٩٩٢ بدأت تركز على مصالحها في آسيا الوسطى واهمها[٣٣]:

١. الحد من تصاعد دور الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى إذ تدرك روسيا عدم قدرة الدول المستقلة على مواجهتها بما يؤثر على الأمن الروسي.
٢. الحد من هجرة الروس من آسيا الوسطى الى روسيا التي تمثل عبءاً على الاقتصاد الروسي التي تهدد الوجود السكاني الروسي في آسيا الوسطى.

٣. اعادة ملئ الفراغ الاستراتيجي في مواجهة القوى العالمية والاقليمية الراغبة في شغله مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيا وايران والتي سوف يؤدي نجاحها في آسيا الوسطى الى تهديد الآمن القومي الروسي.

من خلال ما تقدم فقد جاء التوجه الجيوسياسي الروسي اتجاه منطقة آسيا الوسطى ليحمل معه جملة من الدوافع اهمها:

أ. دوافع تأريخية: خلف الامتداد المكاني للاتحاد السوفيتي سابقا، فضاءا تأريخا تستدعيه الإدارة الروسية كلما إرادت التوجه نحو منطقة كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، ومثلت منطقة آسيا الوسطى فضاءات تأريخية ذات ميزة استراتيجية تتعاظم مع مرور الزمن بالأخص بعد الاستكشافات الحديثة لمصادر الطاقة من النفط والغاز[٣٤].

ب. دوافع اقتصادية: لم يقف الدافع الاقتصادي للتوجه الروسي نحو منطقة آسيا الوسطى على ما تحوزه من موارد اقتصادية فحسب، بل إنها ارادت من بروز منافس طاقوي في المنطقة إذا ما تلقى الدعم من قبل قوة دولي كبرى أَخرى، فوقفت روسيا بالضد من أي مشروع لمد خطوط أَنابيب الغاز من المنطقة بأتجاه أَوربا، وبذلك يمكن اجمال المصالح الاقتصادية لروسيا في منطقة آسيا الوسطى بهدفين اساسين هما[٣٥]:

- عودة النفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي.
- دعم الاقتصاد الروسي وتنشيطه وتأمين امدادات الطاقة التي ستحتاجها روسيا مستقبلاً.

ج. دوافع آمنية: يعد الدافع الأمني الهاجس الرئيس لروسيا بالتوجه الى منطقة آسيا الوسطى، فالآمن الاستراتيجي لروسيا حتم عليها موقعياً استغلال المنافذ وتوطيدها ذلك، لأَن مطامحها لم تتغير مع أَفْيار الاتحاد السوفيتي، لأَنها في اطار سعيها الى توسيع هوامش حركتها عليها أَن تستغل ما توفره هذه الجمهوريات من موقع مهم بسبب ما تؤسسه من اطلالة مهمة على الشرق الأَوسط والمياه الدافئة[٣٦]، وأَن الحيازة على هذه المناطق من قبل اطراف اخرى من المؤكد أَن

ينعكس ذلك على الآمن القومي الروسي نظرا لما تشكله هذه المنطقة من أَهمية سياسية –آمنية، فأذا ما أرادت روسيا أَن تحقق اهدافها بالتوجه نحو أَوراسيا عليها حكم القبضتها على منطقة آسيا الوسطى وتعزيز الروابط الأمنية المشتركة مع دول المنطقة، للوقوف بوجه التوجاهات الاخرى للقوى الكبرى المنافسة في المنطقة، وبالاخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى الى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة آسيا الوسطى بأعتبارها موقع جيو استراتيجي تتلاقى فيه ثلاثة مناطق رئيسية: الشرق الأَوسط ووسط آسيا ، وجنوب آسيا، جنبا الى بروز قوى اقليمية منافسة على الحيازة مثل الصين – الهند – ايرأَن[٣٧].

المطلب الثالث : الجوار الاقليمي :

أَولا تركيا:

تحضى تركيا بأَهمية بالغة في المنظور الروسي لأمن الطاقة بعدها دولة ممر ذات قيمة استراتيجية عالية في الجانب الطاقوي والجانبالأمني، حيث تنفرد تركيا بموقع جغرافي ذات ميزات مهمه من الناحية الإستراتيجية بوصفها نقطة إلتقاء بين آسيا وأَوربا، تكاد تكون منطقة التحام جغرافي، تلتحم فيها اطراف القارتين وتتحكم بممرات ومضايق بحرية ذات أَهمية استراتيجية عظمى بالنسبة للتوازنات السياسية في المنطقة [٣٨]، ومن الناحية الجيوبولتيكية تحتوي أَراضيها على المعبر المائي الوحيد الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ويتضمن هذا المعبر مضيق البسفور ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي وبينهما بحر مرمره وهي بذلك نقطة ارتباط بين الشرق والغرب[٣٩]، تنبع الأَهمية الجيوبولتيكية لتركيا في المنظور الروسي من خلال محمورين :الأَول : يتمثل بعدها مناطق عبور نحو البحر الابيض المتوسط . الثاني بعدها منطقة استراتيجية فالمنظور الطاقوي الروسي أذ تعد منطقة مرور المشاريع الروسية اتجاه أَوربا، ونقطة وصل أَو محدد جغرافي يقف بوجه التوجه الروسي دوليا، وتفاديا لحالة الصدام الناجم عن التعارض في المصالح من قيبل الاختناق المائي المحتوم على الجانب الروسي بحكم الطبيعة الجغرافية، والذي يميل بالكفة الى الجانب التركي على حساب روسيا الاتحاديه ،

بالاخص مع اتساع نطاق المصالحها في الشرق الأَوسط، والذي بات يتطلب تواجدها الفعلي والميدأني في البر والبحر، فجاءت فاعلية الجانب الروسي في تعزيز الجانب التعاوني المصلحي بين البلدين بغية تحقيق التقارب المنفعي للطرفين فنلاحظ :

١. فاعلية الاداء الروسي اتجاه تأمين خطوط الامداد .

في إطار التنافس الروسي– التركي على الطاقة في بحر قزوين وآسيا الوسطى حيث تسعى روسيا الى السيطرة على توزيع وتصدير موارد الطاقه الى أَوربا، في الوقت ذاته تسعى تركيا الى أَن تؤدي ادوار اكبر في مجال الطاقة لاسيما في سعيها الى تقديم نفسها كلاعباً اساس في مسار خطوط الأَنابيب الطاقوية للنفط والغاز المسال، وعلى وجه التحديد في مجال سير (خط نابوكو) وفقا لميزة موقعها الجغرافي المجاورة ٧٠% من الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز في العالم ضمن اطار منطقة الشرق الأَوسط، فضلا عن كونها تجأَور اكبر مستهلك للطاقة وهي أَوربا[٤٠]، مجمل ذلك يمنح دوراً محوريا لتركيا اتجاه آمن الطاقه العالمي.

تسعى روسيا في ادائها الاستراتيجي اتجاه تركيا الى ربط المصالح التركية بسياسة الطاقة الروسية لضمأَن حاجة تركيا الى الطاقة الروسية، أذ عمدت الاخيرة الى تقويض المشاريع التي تمر عبر تركيا، كمشروع نابوكو الذي تسعى تركيا من خلاله الى تحقيق التوازن بين الحاجة للامدادات من روسيا، وتحقيق طموحها بأَن تكون جسرا للغاز الطبيعي والبترول وأَن تؤدي دورا فاعلا في مجال تنويع مصادر الطاقه الذي تبحث عنه اغلب الدول المستهلكة، ذلك ما تراه روسيا تهديدا لآمنها القومي، فعملت روسيا على ما يلي :

أ. شراء الصادرات الأذرية من الغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٩، بغية أَن تكون عائقا في حال تحقق مشروع نابوكو.

ب. اقتراح بناء خط السيل الجنوبي الذي ينطلق من الأراضي الروسية بإتجاه البحر الأسود الى بلغاريا من ثم الى صربيا ومنه الى بقية دول أَوربا، مستبعدتا تركيا عن مساره، على العكس من خط نابوكو المدعوم من

أَوربا والولايات المتحدة الأمريكية كمحاولة لفك الطوق الروسي الغازي المحيط بأَوربا والذي يلاقي عائقين الأَول يتمثل في المعارضة الروسية للمشروع والثاني مسألة الاكراد[٤١].

ج. التلويح بأَهمية التبادل التجاري الروسي – التركي لاسيما في الجانب الاقتصادي أذ تمثل اعمال الشركات التركية في روسيا ربع ما تقوم به من اعمال حول العالم

ح. رفع نسبة الحاجة التركيه الى المصادر الطاقوية الروسية حيث تعد روسيا اكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا حيث بلغت نسبة ايراد الغاز ٦٥% و ٤٠% من النفط، ومن المتوقع أَن تصل الى ٨٠ % من الغاز الروسي.

خ. في اطار تعأَوني طرح مشروع السيل الشمال الذي يمر عبر تركيا الى اوربا كمحفز لعدم ابتعاد تركيا عن دائرة الطاقة الروسية.

مجمل ذلك يمثل المتغير الجيزبولتكي التركي احد اكثر المتغيرات تداخلاً مع سياسية أمن الطاقة الروسية ما تمنحها دوراً مؤثراً نسبيا خصوصا في المشاريع التي تسعى روسيا الى إقامتها والخاصة بنقل الغاز الى أَوربا، في المقابل تمتلك بعض الأَوراق الاستراتيجية من الممكن أَن تستخدمها في حال عرض تركيا المصالح الطاقوية الروسية الى خطر.

٢. فاعلية الاداء الروسي اتجاه الممرات المائية التركية:ركزت استراتيجية الآمن القومي الروسي الصادرة في العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠٢٠ على إعادة روسيا الاتحادية إلى مكانتها السابقة كدولة كبرى، وجعلها إحدى القوى الخمس الأكبر اقتصادياً في العالم[٤٢].

لا تخفى أَهمية تركيا جغرافيا للغرب وروسيا معا فالبحر الأسود هو ما يفصل تركيا عن روسيا، ولا تمتلك روسيا طريقاً للعبور والتمدد سوى من خلال المضايق المائية التركية على البحر الأسود (البسفور والدردنيل) اللذان يمثلاًن منطقة الربط بين البحر الأسود والمياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط، بمعنى أَنأَولوية الأمن القومي الروسي مرهون بمدى قدرة روسيا الاتحادية بالنفاذ الى البحر الابيض عبر هذه المضايق[٤٣]،حيث

أَن الموأَنئ الشماليه لروسيا معطلة بالكامل بسبب تجمد المياه، ولذلك كان ضم القرم وتعزيز الحضور العسكري البحري في البحر الأسود كبوابة استراتيجية لروسيا نحو المياه الدافئة، لذلك تعمل روسيا عبر القنوات الدبلوماسية والاقتصادية الى المحاقظة على علاقات جيدة مع تركيا.

ثأَنيا:ايران.

على الرغم من انضمام ايران الى التحالف الروسي – الصيني في مواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان روسيا الاتحادية تعد ايران احدىأبرز المنافسين في مجال الطاقة، نظرا لما تحوزه من موارد طاقوية منافسة للموارد الروسية، جنبا إلى جوارها الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى يصطف الى جنبه الاطلاله البحرية المتميزة والتي تمثل نقطة انفتاح بحري بأتجاه العالم لها. فضلا عن ضم اقليمها الجغرافي أحد ابرز أهم المضايق مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ٤٠% من الاستهلاك العالمي للطاقة، فلم تقتصر المنافسة الروسية – الايرانية على إنتاج الطاقة وانما في مجال امداد الطاقة ايضا، جنبا الى رغبة كلاهما في الحيازة على الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، ذلك ان ايران تعتمد في سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز على عنصرين تفضيليين أولهما: العلاقة التشاركية مع روسيا الاتحادية لضمان تواجدها في منطقة آسيا الوسطى. ثانيا: استغلال الميزة النسبية للموقع الجيوستراتيجي على الخليج العربي[٤٤].

ثالثا: الصين:

تمثل الصين أحدى ابرز المنافسين الاقليمين للتطلع الروسي نحو استعادة المكانة من خلال توجهاتها ضمن نطاق دائرة آسيا الوسطى، فالصين ايضا تشترك بالتنافس نحو الحيازة على منطقة آسيا الوسطى؛ نظرا لما لها اهميه طاقوية تصطف الى الأَهميةالأمنية في المدرك الاستراتيجي الصيني، التي دفعت بالصين الى أتباع استراتيجيات حذرة تهدف إلى حمايتها من التهديدات الخارجية في شتى المجالات، فضلا عن مواصله الصين صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة، على الرغم من ذلك ترى أَن الشراكة والتحالف هو الخيار الأمثل للتعامل معها [٤٥]،وهو ما يمكن ايجازه بالقول " فلنصعد

سوينا" طالما أَن روسيا الاتحادية تؤمن بتعددية القطبية في النظام الدولي، الا أَن منظمة شينغهاي باتت تهدد الآمن القومي الروسي ومساعيها في الحيازة على منطقة آسيا الوسطى، فالصين لها حوافز اقتصادية وآمنية قويه لتوسيع نفوذها ورافعتها في آسيا الوسطى، وأَن اساس طرح الصين لمبادره شينغهاي جاءت لدعم المصالح الاقتصادية والأمنية والتي تنظر لها الصين على أَنها مصدر مستقبلي استراتيجي لاحتياجاتها الطاقوية والاقتصادية، ما يتعارض مع الطموح الروسي، بالاخص مع ما قامت به الصين من مبادرة الحزام والطريق التي تسعى من خلالها الى ربط اقتصاديات الدول في منطقة آسيا الوسطى بالاقتصاد الصيني(٤٦)، فضلا عن تطوير الصين لاسطولها البحري والتوجه الى تحصين ذاتها بأتجاه الدفاع البحري من منظار تطوير القوة العسكرية البحرية(٤٧)،مجمل ذلك ينصب في اطار التنافس الروسي– الصيني حول السيطرة على منطقة آسيا الوسطى فيبدو أَن الفضاء المؤسسي لمنظمة شينغهاي لم يعد كافيا لفض حاله التنافس في المنطقة ، ذلك يتطلب أداء استراتيجي أَنجع من الجانب الروسي في تحقيق التشارك السلمي مع الصين ضمن بيئة آسيا الوسطى.

المبحث الثالث :الخارج البعيد

تعد سوريا احدى اهم المناطق الجيوبولتيكية والاقتصادية في منطقة الشرق الأَوسط بالنسبة لأطراف المعادلة الدولية ولاسيما روسياأهمها، فموقعها الجغرافي وما تحوزه من اطلالات بحرية جعلتها البوابة الساحلية لقارة آسيا من جانب، ومركز أَنطلاق نحو قارات العالم من جانب الاخر بسبب وقوعها على خطوط التبادل التجاري العالمي، فضلا عن كونها منطقة ممر للطاقة.

تزايدت أَهمية سوريا ومياهها الاقليمية في المنظور الروسي بعد اكتشاف الغاز المؤكد ما جعل تلك الأَهمية تزيد من تمسك روسيا في الحكام على هذه المنطقة الاستراتيجيةوباتت سوريا خط الدفاع الأَول عن الآمن السياسي والاقتصادي الروسي خصوصاً بعد أَن اعتمد روسيا في استراتيجيتها نحو التوجه الى اوراسيا اقتصاديا وعسكريا، ولم تنظر روسيا الى الربيع العربي على أَنه حدث متكامل على امتداد المنطقة

وأنما قيمت التأثيرات في كل بلد على حدى مستندة الى حد كبير الى كيفية تأثيرها على المصالح الروسية[٤٨]، ذلك ما يبرر تعاضم الأهمية السورية في المدرك الروسي أنطلاقا من مدى أنعكاسها على المصالح الروسية والميزات الاستراتيجية كالاطلالة البحرية الواسعة والموقع الجغرافي المسيطر على ممرات الطاقة، تكمن فاعلية الدور الروسي في سوريا في جملة محاور تتمثل في المصالح الروسية، ومبررات التواجد الروسي، فضلا عن الامتداد والترابط المكاني لروسيا:

اولا: المصالح الاستراتيجية الروسية في سوريا.

ثمه رؤى تبلور الادراك الروسي إتجاه المنطقة العربية مفادها: إن روسيا الاتحادية تنظر إلى الخرائط العالمية على اساس المنظور الجيوبولتكي بحجم الاتحاد السوفيتي ومدياته الجيوبولتكية السابقة، لذا ترى أن الجغرافيا تسمح لها بنمو قدراتها ومكانتها عالميا، ومن جانب اخر تدرك روسيا أن المنطقة العربية هي منطقة امتدادها الجغرافي، الذي يسهم في منح روسيا الاتحادية موقع متميز في ميدأن التنافس العالمي مستقبلا[٤٩]، كذلك أن الادراك المتنامي في المنظور الروسي بعد المنطقة منطقة منافسة للصادرات الروسية من الجانب الطاقوي وتحدييدا النفط والغاز بإتجاه اوربا، حتم عليها التواجد وكسب هذه المناطق لكي تمثل نقطة قطع الامدادات العربية اتجاه أوربا أو على اقل تقدير التحكم بتلك الصادرات.

لذلك يشكل موقع سوريا الجيواستراتيجي أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا ولاسيما مسألة كونها منطقة عبور أنابيب الطاقة اهمها الغاز القطري الذي يحظى بالمرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وايران، ويفسر أن المصالح الروسية في سوريا تكمن في تحقيق الرغبة الروسيا في الهيمنة الدولية على صادرات الطاقوية تحديدا الغاز المسال، ام بصفة شريك في خطوط الامداد، أو في مناطق العبور، أو المستثمر في الأنتاج، نظرا لما تحوزه من شركات رائدة في هذا المجال، على أي حال: فإن الغاز مثل العامل الذي اسهم ضمنا في تعزيز فاعلية الدور الروسي في مناطق امتدادها سواء على مستوى الجوار الجغرافي القريب أو المتوسط [٥٠].

وأَن تعاظم المصالح الروسية في سوريا أحال إلى زيادة فاعلية الدور على المستوى السياسي والأمني، فالساحل المطل على البحر المتوسط يمثل نقطة أَنطلاق نحو المحيط الاطلسي وبالتالي فأَن مسألة الوجود الروسي في سوريا تعني مسألة توازن قوى عالمي من جانب، ومما زاد من أَهمية الموقع الجغرافي لسوريا في بعد عام ٢٠١١ هو الاحتياطي المخزون للغاز الطبيعي في سواحل البحر المتوسط المواجهة للساحل السوري، فقد قدر " الاسكوا" الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكل أَنواعه في سوريا بنحو (٧٠٥) مليار م^3، في حين أَن الاحتياطي القابل للإنتاج هو (٤٠٥) مليار م^3، فضلا عن قرب هذا المصدر الطاقوي من السوق العالمية[٥١] في مجمل ذلك تسعى روسيا الى تحقيق جملة من المكاسب في مختلف الاصعدة اهمها:

١. المستوى : العسكري – الأمني .

تسعى روسيا الى تحقيق ثلاثة مصالح في سوريا ذات طابع عسكري – استراتيجي[٥٢] :

أ. التعاون العسكري الروسي – السوري حيث يعد مدخلاً لتعزيز التواجد العسكري في شرق المتوسط حيث تمثل قاعدة طرطوس والحمميم احدىأبرز الارتكازات الاستراتيجية في حماية المصالح الروسية في الشرق الأَوسط، ومركزا للأَنفتاح العالمي.

ب. إحتواء التهديدات العسكرية الأمريكية الذي يتطلب من موسكو تحقيق حالة من التوازن القووي في اطار استراتيجية الردع الشامل والمتكامل.

ت. تعزيز التعاون والشراكة والحماية في مجال التسلح العسكري من قبيل نشر منظومة الدفاع الجوي **S400** ، وهدفها تحصين القواعد الروسية في سوريا وفي مقدمتها قاعدة اللاذقية الجوية[٥٣]

٢. المستوى :المصالح الاقتصادية.

تؤدي المصالح الاقتصادية دورا بالغ الأَهمية في تعزيز التواجد الروسي في سوريا في مجال الطاقة: وقعت شركة غاز بروم الروسية عقدا في عام ٢٠١٣، يضم اتفاقا لمدة

(٢٠) عام لشراء الغاز الطبيعي من حقلي " التمار" و " داليت" الاسرائيليين، بينما ابرمت " شركة سيوز نفط غاز "الروسية عقداً مع الحكومة السورية لتنقيب البحري في المنطقة المقابلة لجنوب مدينة طرطوس الى مدينة بأَنياس وبأبعاد (٧٠) كم طولا، (٣٠) كم عرضا لمدة ٢٥ عام، كذلك دخلت العديد من الشركات الروسية في مجالات استثمارية مختلفة من بناء المحطات الغازية، ومصافي النفط ومجال البترو كيميأَويات وأَخرى[٥٤]، مجمل ذلك يأتي في إطار فاعلية الدور الروسي في تحقيق اكبر قدر من الترابط المصلحي مع الجانب السوري بغية تحقيق أَكبر قدر من الاعتمادية في الجانب السياسي والأمني– عسكري فضلا عن الجانب الاقتصادي.

ثانيا: مبررات التواجد العسكري الروسي في سوريا طرطوس.

بشكل عام ترى روسيا أَن ما تخوضه الولايات المتحدة الأمريكية من حملات عسكرية واسعة والتدخل في الشأَن السوري بذريعة انتهاكات حوق الأَنسان هو تهديداً متنامياً وصريحاً للمصالح الروسية في سوريا، ومتناقضا مع الرؤيا الروسية للنظام الدولي القائم والمرغوب فيه، والاهم من ذلك أَن الروس يخشون أَن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مبررا متماثلا في دوائر نفوذ روسيا (في سوريا أَو لربما في مناطق اخرى) ما يقوض سيطرتها الميدأَنية

في هذه المنطقة[٥٥]، ذلك أَن الأَنشطة الروسية تسترشد العديد من المصالح الروسية لتبرير التواجد العسكري الميدأَني، لاسيما وأَن المصالح الروسية في سوريا ليست بمصالح عابره وأَنما مصالح استراتيجيه في مختلف المجالات التي تمس الآمن القومي الروسي، ولا سيما في حرب ممرات الطاقة، حيث تسعى روسيا الى الهيمنة المطلقة على ممرات الطاقه والغاز اهمها، بغية احتكار الطاقة الغازية لصالحها، والوقوف بوجه أي مشروع يفك الطوق الروسي على أَوربا مصدره المنطقة العربية.

ثالثا: الامتداد والترابط الروسي السوري.

تُعدً سوريا أَهم حليف استراتيجي لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأَوسط والعالم العربي أَنطلاقا من حجم المصالح الروسية في سوريا، وإن روسيا لن تسمح بخسارة

هذه المصالح فيها وتترك الساحة للمخططات الأمريكية– الأَوربية، فخسارة سوريا تمثل نهاية الوجود الروسي في منطقة الشرق الأَوسط، ما يعني خسارة المياه الدافئة، ذلك فإن التواجد العسكري الروسي والدفاع عالً المستوى عن سوريا يأتي من أَهمية الموقع الجغرفي السوري وارتباطه في الامتداد الروسي في المنطقة، ما يمنحها المكانة الدولية عبر نشر قدرات عسكرية في المنطقة، ومن هنا يمكن أَن نفهم مسعى الرئيس فلاديمير بوتين لاظهار التحدي الروسي للنظام الدولي احادي القطبية، عبر خلق موانع جيو سياسية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأمريكية عليها في جوارها المباشر(٥٦)، وبذلك تسعى روسيا إلى جعل سوريا نقطة إنطلاقها نحو تحقيق الأَهداف الاستراتيجية ولاسيما تلك المتعلقة في مجال الطاقة من جانب، ومن جانبآخر عُدَّ هذا الترابط المكاني في سوريا نقطة إنطلاق نحو العالمية واعادة أحياء المكانة الروسية بالشكل الذي يضمن إعادة روسيا كقوى عظمى فاعلة في النظام الدولي.

الخاتمة:

لا شك أَن النتائج المتناغمة داخلياً واقليمياً ودولياً، اسهمت في تفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي لروسيا الاتحادية، فإرساء مبادئ محكمة داخليا جنبا الى استراتيجيات بناء الذات، لاسيما مع تبوء الرئيس بوتين للسلطة، احال الى فاعلية ونجاعة التوجه الروسي،إتجاه مناطق الجوار القريب والتي تعدها روسيا جزءا من أمنها القومي،في حين لم تبتعد الفضاءات التأريخية (الحيز الجغرافي الذي كان تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي) عن التوجه الروسي اقليميا بعد أَن تمكنت من إرساء بعض الشراكات الاقتصادية والأمنية والسياسيةمع دول آسيا الوسطى، فضلا عن مشاريع الطاقة.

إن استهداف التوجه الروسي لدائرة آسيا الوسطى كان دافعه الأساس الهيمنةأَو التحكم في الموارد الطاقوية ومنع أي تقارب جيو اقتصادي – طاقوي بمعزل عن روسيا فكات دائما حاضرة في التصدي إلى المشاريع التي تدور خارج فلكها، بينما جاء التوجه الروسي إتجاه سوريا والبحر الابيض المتوسط كمنطلق للتوجه نحو العالمية،

فعملت روسيا الى إرساء قواعد عسكرية حصينة يرى أَنها ستمثل منطلق روسيا نحو العالمية في عالم متعدد الاقطاب، وترتبط روسيا بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنيه مع سوريا قوامها مواقف سياسية كأستخدام الفيتو لعدة مرات في مجلس الأمن، جنباً الى الدعم الاقتصادي والأمني الذي تمثل بإرسال منظومات صاروخية متقدمة جنبا إلى الاسلحة الخفيفة والمتوسطة و الثقيلة.

إن التوجه الروسي اتجاه سوريا استهدف الموقع الجيو استراتيجي المتميز، من جانبين : الأَول أَنها بوابة للتوجه نحو العالم عبر اساطيلها البحرية، والثاني: السيطرة على خطوط نقل الطاقة والمشاريع خطوط نقل الغاز، فأحتكرت وحاصرت في الوقت ذاته منابع الانتاج وطرق الامداد الطاقوي، وبذلك فإن روسيا عملت جاهدة عبر استراتيجيات محكمة من اجل استعادت مكانتها وفرض ذاتها كفاعل دولي مهم ومتطلع الى تغير هيكلية النظام الدولي برمته وتبحث عن حيزا يتسق مع طموحاتها في النظام العالمي الجديد .

الاستنتاج

١. إن روسيا الاتحادية استطاعت من بناء ذاتها عبر الحفاظ على محدداتها الوطنية وما تبقى من ارث الاتحاد السوفيتي عبر سياسات مرحلية كان وما زال للرئيس بوتن اثر كبير في بنائها وديمومتها
٢. إن ضم شبه جزيرة القرم جاء بأَولويات تحقيق السياسة الخارجية الروسية في تحقيق الآمن القومي على وفق نظرية المجال الحيوي، إنطلاقا مما تحوزه شبه جزيرة القرم من ميزات استراتيجية تعزز من تواجد الروسي في البحر الأسود.
٣. إن الأَنفتاح على البحر الأسود وهذه الميزات الجديدة مهدت الإرضية لتحقيق وترصين الهدف الروسي بالوصول الى المياه الدافئة وتحقيق الحلم الروسي الازلي.

٤. إن الجغرافيا وضعت الاستراتيجية الروسية أمام تحدي النفاذ من البحر الأسود الى البحر المتوسط، فحتمت وجود مضيق البسفور والدردنيل في تركيا، ذلك ما استدعى بناء علاقات وطيدة مع الجانب التركي وفتح افاق تعاونية بين البلدين .

٥. إن التوجه الروسي نحو سوريا يتجلى بعد سوريا منطقة عبور لمصادر الطاقة لا سيما الغاز منها، لاسيما وجود دعوات لبناء خط ناقل يربط الغاز القطري بأَوربا مرورا بسوريا وتركيا، فاقم ذلك الأَهمية السورية في المنظور الروسي خصوصا وأَنروسيا تسعى لتحقيق الهيمنة على ممرات الطاقة في اوكرانيا وسوريا للمحافظة على الصادرات الغازية الى أَوربا.

٦. إن فاعلية الاداء الروسي في مجمل هذه المناطق تتسق مع رغبتها في تحقيق أمن الطاقة ذلك ما يسوغ تعزيز التواجد العسكري في شبه جزيرة القرم، فضلا عن بناء الخطوط الاستراتيجية الرابطة بين القرم وروسيا.

Summary:
In the period after the collapse of the Soviet Union in 1991, the Federal Republic of Russia witnessed a setback in the overall strategic performance of the country, as it went through a stage of performance flop between the orientation towards Europe in the era of President Boris Yelsen (1991-1999), or the change of direction towards Eurasia, as the Russian Federation managed After President Vladimir Putin assumed power in 2000, from rebuilding the same state and preserving national unity and social cohesion, as well as building a phased military doctrine that made clear moves in Russian strategic thought and future directions towards regions of eternal importance in Russian strategic perception Lack of a set of motivations based on it: historical and security motives, along with the political motive: President Putin was able to achieve a presence in regions of a strategic nature in the new Russian trend in order to restore the global position, so the annexation of the Crimean Peninsula 2014 came as one of the most important strategic transfers by opening a portal The new trend towards the Mediterranean Sea through its new looks on the Black Sea and

achieving a presence in the warm waters in Syria, along with regional openness to the Central Asia region.

Key words: Russian Federation - strategic performance - Russian approach - Putin. status

[١] – د. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ،ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠١٧ ، ص٣٢.

[٢]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأوراسي من الأقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، ط٢، أي – كتب للطباعة والنشر، لندن – المملكة المتحدة ، ٢٠١٧، ص ٥٤

[٣]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأوراسي من الأقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب،سبق ذكره،ص ٥٩– ٦٠.

[٤]– د. طارق محمد ذنون الطائي، فكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين : دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية،ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ،٢٠١٦ . ص ٣٢

[٥]– بافل باييف، الاتحاد الروسي: كفاح من اجل التعددية القطبية واغفال للعواقب، دراسة استراتيجية : القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جيمي هيرد، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة،٢٠١٣، ص٢٠٧.

[٦]– د. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس بوتين، مصدر سبق ذكره، ص٨٦– ٨٧.

[٧]– سامي عمارة، بوتين : صراع الثروة والسلطة، ط١، دار النهضة للنشر ، القاهرة – مصر، ٢٠١٥، ص ٣٧٥

[٨]– د. طارق محمد ذنون الطائي، فكر الإستراتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين : دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية،مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

[٩]– المصدر السابق ، ص ٦٢.

[١٠]– محفوظ رسول ، الامن القومي الروسيين الفرص والقيود،مركز الكتاب الاكاديمي، ط١، عمان الاردن، ٢٠١٨،ص ٣٧.

[١١]– وفاء بوكابوس واخرون ، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية، المركز الديموقراطي العربي، ط١، برلين – المانيا ، ٢٠١٨، ص ٥٤.

[١٢]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأوراسي من الأقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب،سبق ذكره ، ص ٦٢.

[١٣]– دستور الاتحاد الروسي الصادر عام ١٩٩٣شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٤، ترجمة المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، من نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة، متاح على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي :

https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

[١٤]– محفوظ رسول ، الامن القومي الروسيين الفرص والقيود،مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

[١٥]– محمد جاسم حسين الخفاجي،روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة "رؤية في الادوار والاستراتيجيات" دار امجد للنشر والتوزيع ،ط١، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠١٩، ص ٢١

[١٦]– محفوظ رسول ، الامن القومي الروسيين الفرص والقيود،، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

[17] -nan tian , aude fleurant , alexandra kuimova ,TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE , 2018, SIPRI Fact Sheet April 2019. p.h 2.

[١٨]– د. خديجة عرفة محمد ، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية،جامعة نابف العربية للعلوم،مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ١ ، الرياض،٢٠١٤،ص ١٧٧.

[١٩]– محفوظ رسول ،الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود،مركز الكتاب الاكاديمي ،ط١ ،عمان ٢٠١٨،ص١٧٨وما بعدها.

[٢٠]– د. خديجة عرفة محمد ، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

[٢١]المصدر السابق ، ص١٨٧.

[٢٢]– محفوظ رسول ،الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود،مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٢ .

[٢٣]– يازا جينكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسية النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الاوسط،، ترجمة : علي مرتضى سعيد، المركز القومي للترجمة،ط١،القاهرة – مصر ، ٢٠١١، ص١٨–١٩.

[٢٤]– د. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس بوتين، مصدر سسبق ذكره، ص١٨٤.

[٢٥]– د. محفوظ رسول ، امن الطاقة في العلاقات الروسية – الاوربية، ط١، مركز الكتاب العربي ، عمان – الاردن ٢٠١٨، ص ١٥٣.

[٢٦]– د. محفوظ رسول، الازمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الاوراسية مع الاشارة لحالة الامن الطاقوي الجزائري انموذجا ، المصدر السابق ،ص ٢٦.

[٢٧]– محمد جاسم حسين ،روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة "رؤية في الادوار والاستراتيجيات"مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥–١٥٦.

[٢٨]– المصدر السابق ، ص ١٥٧.

[29]-Mathilde Chatin، Giulio Gallarotti,Emerging Powers in International Politics: The BRICS and Soft Power,Routledge,Uk,2019,p:27.

[٣٠]– مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشفا، براين و اخرون ، عبرمن عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق اوكرانيا، مؤسسة **RAND** ، كالفونيا – **USA**، ٢٠١٧ ص ٧٣

[٣١]– زبيغنيو برجنسكي، رؤية استراتيجية امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة : فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، ٢٠١٢، ص١٤٥.

[٣٢]– د. نمارا مكرينكو، مقال : اسيا الوسطى مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، مجلة اراء الخليج ، مركز الخليج للابحاث ، العدد(٨٧)، ديسمبر٢٠١١، ص٨١.

[٣٣]– هبة محمود مبارك الربيعي ، مكانة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير "غير منشورة " ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العراق – بغداد ، ٢٠٠٨، ص٥٩.

[٣٤]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأَوراسي من الأَقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب،سبق ذكره ص٦٥

[٣٥]– هبة محمود مبارك الربيعي ، مكانة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

[٣٦]– هبة محمود مبارك الربيعي ، مكانة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٣٧]– ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الأَوراسي من الأَقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب،سبق ذكره، ص٦٦

[٣٨]– محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية،ط١ ، دار الجنن للنشر والتوزيع ، بغداد ،٢٠١٣ ص ٣٣

[٣٩]– د. جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الشرق اوسطية، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة ،٢٠١٤، ص٥٣٥.

[٤٠]– نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط: دراسة حالة سوريا ٢٠١٠–٢٠١٤، مركز الكتاب الاكاديمي، ط١، عمان – الاردن، ٢٠١٨، ص ١٣٠–١٣١.

[٤١]– جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي – وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، ط١، دار الخليج للطباعة والنشر، عمان – الاردن، ٢٠١٩، ص٢٨٦.

[٤٢]– محمد جودت عامر، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي، اطروحة دكتوراه " غير منشورة" كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق – بغداد ،٢٠١٨، ص ١٨٩.

[٤٣]– هشام النجار، سوريا..والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، سما للنشر والتوزيع، ط١ دمشق – سوريا ، ٢٠١٧، ص١٠١– ١٠٢

[٤٤]– د.احمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية،ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠١٧، ص ٤٧٩.

[٤٥]– يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وافاقه المستقبلية، ط١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠١٥،ص ٢٩٩.

[٤٦]– د. عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان – الاردن، ٢٠١٦، ص ١٠٧.

[٤٧]– كونج زهيغيو ، إنتشار القوة البحرية الصينية : التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة: حليم نصر، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان، ٢٠١٧، ص ١٢٦.

[٤٨]– جيمس سلادن ، بيكا واسر، بن كونابل واخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط، منظور تحليلي، مؤسسة **Rand**، كالفونيا – **USA** ، ٢٠١٧ ، ص ٣.

[٤٩]– د. نورهان الشيخ، تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد (٨٨)، عمان – الاردن،٢٠١٩، ص ٣٣

[٥٠]– بافل بايف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن المعظلة الروسية،دراسات مترجمة (٤١) ،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات – ابو ظبي، ٢٠١٠، ص٢٢٥.

[٥١]– أ.م.دظاهر عبد الزهرة الربيعي، م.م ثناء ابراهيم فاضل ، الموقع الجيو اقتصادي لسوريا واثره على سياسة روسيا الاتحادية ، مجلة ابحاث البصرة، للعلوم الانسانسة، العدد (٦) ،المجلد (٤٢) ، لسنة ٢٠١٧، ص ٢٩٧

[٥٢]– سامي السلامي، الاستراتيجية الروسية في الشرق المتوسط، صراع الطاقة والنفوذ في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١٣)،يوليو ٢٠١٨، ص ١٠٠.

[٥٣]– هشام النجار، سوريا..والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، ط١، سما للنشر والتوزيع، القاهره – مصر، ٢٠١٧، ص ٨٧.

[٥٤]– ظاهر عبد الزهرة الربيعي، م.م ثناء ابراهيم فاضل، الموقع الجيو اقتصادي لسوريا واثره على سياسة روسيا الاتحادية مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٠.

[٥٥]– اندرو رادين – كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بأن النظام الدولي ، بناء نظام دولي مستدام – مشروع من اعداد مؤسسة راند لاستعراض الاستراتيجية الامريكية في عالم متغير ، مؤسسة **Rand**، كاليفونيا – الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٧، ص ٦٦.

[٥٦]– د. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية : زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٧.